# البنـاء الديمقراطى

**بقلم : موسى صبرى**

النشاط السياسى الداخلى مركز الآن فى الاستعداد لانتخابات الاتحاد الاشتراكى فى ظل العضوية الاختيارية .. وفى ظل فكرة أن تنشأ منابر مختلفة الاتجاهات الفكرية والسياسية ، متباينة المصالح الاقتصادية .. يمكن فى رأى البعض أن تكون بذرة ميلاد لأحزاب سياسية .

ويرى البعض إذن ، أن التكوين الجديد للتنظيم السياسى ، بعد الانتخابات ، هو تكوين مؤقت ، بمرحلة زمنية محددة ، حتى تنضج فكرة الأحزاب ، ويكون وجودها تابعا مما تفرزه تجربة المنابر المختلفة .. وهذا الرأى يعتمد فى هذا التصور على تصريحات عديدة للرئيس السادات ، قال فيها إنه يتصور امكانية قيام أحزاب فى مرحلة مقبلة ، إذا كانت هذه هى ارادة الجماهير .

• • •

والمشكلة الأساسية التى يواجهها التنظيم السياسى الواحد ، الجامع لكل قوى الشعب العاملة فى ظل تحالف يحل المناقضات الطبيعية بين هذه القوى فى مصالحها الاقتصادية والسياسية بالأسلوب السلمى وهو الحوار .. المشكلة الأساسية هى فى كثرة التجارب التى مر بها التنظيم السياسى ، وكان آخرها هذا التحول الجذرى الذى جرى بعد ثورة ١٥ مايو .. لقد أتاحت فكرة التنظيم الطليعى أو السرى داخل الاتحاد الاشتراكى وجود مراكز قوى ، يسيطر عليها أفراد بعينهم ، ونشأت هذه المراكز فى كل مرفق .. وتحولت الى أداة سيطرة وقهر ، وأوجـدت طبقة ممتازة تفرض أطماعها بالحديد والنار .. وتطورت هذه الأطماع ، الى مؤامرة تهدف الى عزل رئيس الجمهورية ، والوثوب الى كل السلطة .

وجرى التحول بعد ثورة ١٥ مايو ، بالغاء العمل السرى تماما ، وبأن يكون الاتحاد الاشتراكى أداة شعبية لخدمة الجماهير ، لا حكم الجماهير .. وتمثل ذلك فى شعار « يخدم ولا يحكم » ..

وكان هذا شعارا طيبا ، ولكن ترتب عليه صراع طبيعى بين التنظيم السياسى المطالب باقناع الجماهير بالقرارات التنفيذية التى تصدرها الحكومة .. وبين الحكومة التى تصدر هذه القرارات دون رجوع الى التنظيم السياسى باعتبارها المسئولة دستوريا أمام مجلس الشعب ..

ثم نادى الرئيس بفلسفة التداول بين المؤسسات الدستورية ، والمشاركة فى اتخاذ القرار .. واختفى هذا الصراع فعلا .. ولكن ابتعد الاتحاد الاشتراكى عن الممارسة الايجابية للعمل السياسى .. لأن طبيعة العمل السياسى الملتحم بالجماهير ، القادر على انجاحها واستلهام قراراته من نبضها .. طبيعة العمل السياسى تحتم أن يكون صاحب هذا العمل ، هو القادر على استصدار القرار أو توجيهه .. أى لا بد أن يكون للتنظيم السياسى ، سلطة سياسية ..

ثم جاء تطوير الاتحاد الاشتراكى ، على أساس العضوية الاختيارية ، ليتلافى التنظيم قصور أنه تنظيم مفروض .. وعلى أساس تكوين المنابر من داخله .. ليتلافى التنظيم كونه يجمع أفرادا ، لا يجمع اتجاهات سياسية مختلفة ، ومصالح اقتصادية متباينة .

• • •

ولكن يبقى السؤال .. هل يمكن أن يتحول الاتحاد الاشتراكى فى وضعه الجديد ، الى سلطة سياسية ؟ ..

وما معنى السلطة السياسية ؟ ..

معناها البسيط .. سلطة اتخاذ القرار ، وسلطة تنفيذه .

معناها البسيط .. أن يكون الجهاز التنفيذى ، فى تشكيله ، معبرا ، عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية ، التى تفرض نفسها ، وتكون الغالبية فى التنظيم السياسى ..

من الممكن أن يحدث هذا ، لو كانت اجتماعات اللجنة المركزية ، منتظمة ، وأن تكون قراراتها - فيما تبحثه من مسائل جوهرية ، تشكل الخطوط العامة والمبادئ العامة - موجهة للحكومة فى سلطتها التنفيذية .

ولكن يبقى السؤال ..

كيف يتأتى للاتحاد الاشتراكى أن يكون سلطة سياسية - فى هذه الحدود - ونحن نقول اليوم أن الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، لا يشترط فيه عضوية الاتحاد الاشتراكى ؟ ..

هنا سوف لا يكون الاتحاد الاشتراكى ، هو الهيئة البرلمانية للتنظيم السياسى ، التى يمكن أن تجتمع فى بعض المناسبات الهامة ، التى تحتاج الى قرارات فاصلة ، أو اتجاهات محددة .. لكى يلتزم بها مجلس الشعب ، بما لا يخل بحقه التشريعى والرقابى .

وهذا أيضا سوف يتيح تكوين المنابر فى مجلس الشعب ، بأوسع وأوضح من المنابر التى يمكن أن تكون فى التنظيم السياسى ، لأن مجلس الشعب يضم بين أعضائه من ليسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى .

• • •

اننى لا أجادل فى أننا فى مرحلة تحول سياسى كبير ورائع ومشرق ، نحو البناء الديمقراطى الذى يدعم حرية الانسان وأمنه .. وهى مرحلة صعبة بأوضاعها التى تفرض علينا الاستعداد للحرب فى كل لحظة ، مع السعى الكامل الى السلام ، مع الجهد الايجابى فى البناء والتعمير ، مع العمل الشاق فى مواجهة التحديات الاقتصادية ، وتلبية مطالب الجماهير اليومية .

والطريق الى الديمقراطية طويل ..

ولن نقطعه الا بالممارسة المستمرة المسئولة ..

وهناك اتجاهات سياسية تهازة للفرص ، لتحقيق أطماعها .. والصراع الدولى ، يلعب مناوراته ، للتأثير على الداخل .. ولذلك فاننى أرى ، أن اتجاه الجماهير اليوم الى عضوية الاتحاد الاشتراكى ، عمل سياسى


نبضها .. طبيعة العمل السياسى تحتم أن يكون صاحب هذا العمل ، هو القادر على استصدار القرار أو توجيهه .. أى لا بد أن يكون للتنظيم السياسى ، سلطة سياسية ..

ثم جاء تطوير الاتحاد الاشتراكى ، على أساس العضوية الاختيارية ، ليتلافى التنظيم قصور أنه تنظيم مفروض .. وعلى أساس تكوين المنابر من داخله .. ليتلافى التنظيم كونه يجمع أفرادا ، لا يجمع اتجاهات سياسية مختلفة ، ومصالح اقتصادية متباينة .

• • •

ولكن يبقى السؤال .. هل يمكن أن يتحول الاتحاد الاشتراكى فى وضعه الجديد ، الى سلطة سياسية ؟ ..

وما معنى السلطة السياسية ؟ ..

معناها البسيط .. سلطة اتخاذ القرار ، وسلطة تنفيذه .

معناها البسيط .. أن يكون الجهاز التنفيذى ، فى تشكيله ، معبرا ، عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية ، التى تفرض نفسها ، وتكون الغالبية فى التنظيم السياسى ..

من الممكن أن يحدث هذا ، لو كانت اجتماعات اللجنة المركزية ، منتظمة ، وأن تكون قراراتها - فيما تبحثه من مسائل جوهرية ، تشكل الخطوط العامة والمبادئ العامة - موجهة للحكومة فى سلطتها التنفيذية .

ولكن يبقى السؤال ..

كيف يتأتى للاتحاد الاشتراكى أن يكون سلطة سياسية - فى هذه الحدود - ونحن نقول اليوم أن الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، لا يشترط فيه عضوية الاتحاد الاشتراكى ؟ ..

هنا سوف لا يكون الاتحاد الاشتراكى ، هو الهيئة البرلمانية للتنظيم السياسى ، التى يمكن أن تجتمع فى بعض المناسبات الهامة ، التى تحتاج الى قرارات فاصلة ، أو اتجاهات محددة .. لكى يلتزم بها مجلس الشعب ، بما لا يخل بحقه التشريعى والرقابى .

وهذا أيضا سوف يتيح تكوين المنابر فى مجلس الشعب ، بأوسع وأوضح من المنابر التى يمكن أن تكون فى التنظيم السياسى ، لأن مجلس الشعب يضم بين أعضائه من ليسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى .

• • •

اننى لا أجادل فى أننا فى مرحلة تحول سياسى كبير ورائع ومشرق ، نحو البناء الديمقراطى الذى يدعم حرية الانسان وأمنه .. وهى مرحلة صعبة بأوضاعها التى تفرض علينا الاستعداد للحرب فى كل لحظة ، مع السعى الكامل الى السلام ، مع الجهد الايجابى فى البناء والتعمير ، مع العمل الشاق فى مواجهة التحديات الاقتصادية ، وتلبية مطالب الجماهير اليومية .

والطريق الى الديمقراطية طويل ..

ولن نقطعه الا بالممارسة المستمرة المسئولة ..

وهناك اتجاهات سياسية تهازة للفرص ، لتحقيق أطماعها .. والصراع الدولى ، يلعب مناوراته ، للتأثير على الداخل .. ولذلك فاننى أرى ، أن اتجاه الجماهير اليوم الى عضوية الاتحاد الاشتراكى ، عمل سياسى


واجب ، لحماية حقوقها ، بالتفاعل الايجابى المثمر داخل التنظيم السياسى لكى يصبح فعلا قوة سياسية نابعة من القاعدة .. ونجاح ذلك يتوقف أولا ، على النشاط الديمقراطى الحقيقى داخل التنظيم السياسى ، لكى يفرض وجوده على المسرح السياسى . وأقصد هنا ، النشاط الديمقراطى ، الملتزم بتقاليد هذا المجتمع ، وقيمه الروحية ، وجذوره التاريخية .. وفى هذا كل الوقاية والحماية من محاولات الانقضاض من الداخل أو الخارج .

ومن هنا .. فكل الأمل ، أن نرى وجوها جديدة تمارس العمل السياسى وأن نرى الانسان المصرى المتمسك بحقوقه الدستورية ، يتوهج داخل التنظيم السياسى بالعمل والفكر والتضحية ..

• • •

ان الوجود السياسى للجماهير .. هو حصن الأمان .

ولنا فى ورقة أكتوبر ، إذا كنا نعيها تماما ، ونلتزم بها تماما كل علامات الطريق .